مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2011 2015/

الفصل الأول :

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2011 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

الفصل 2 :

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2011 ما جملته **21 577 710 499.668** دينار موزعـــة كما يلي:

الموارد :

العنوان الأول	14 961 000 000.000 دينار
العنوان الثاني	5 211 290 910.000 دينار
صناديق الخزينة	1 405 419 589.668 دينار

النفقات :

العنوان الأول	13 728 000 000.000 دينار
العنوان الثاني	6 444 290 910.000 دينار
صناديق الخزينة	1 405 419 589.668 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3 :

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2011 ما جملته **21 175 152 867.434** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول	14 821 960 828.012 دينار
العنوان الثاني	3 626 852 014.827 دينار
جملة موارد العنوانين:	**18 448 812 842.839 دينار**

2015/32

مجلس نـوّاب الشعـب
الـــواردات
08 ماى 2015
رمز الإدارة...../عـــــدد

صناديق الخزينة 2 726 340 024.595 دينار

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 222 264 026.176 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 504 075 998.419 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 :

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2011 ما جملته **20 574 492 036.179** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول :	**13 519 320 372.416 دينار**
الجزء الأول : نفقات التصرف	12 353 655 102.004 دينار
القسم الأول: التأجير العمومي	7 679 433 643.757 دينار
القسم الثاني : وسائل المصالح	891 785 080.159 دينار
القسم الثالث: التدخل العمومي	3 782 436 378.088 دينار
القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	–
الجزء الثاني :فوائد الدين العمومي	1 165 665 270.412 دينار
القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	1 165 665 270.412 دينار
العنوان الثاني :	**5 943 350 123.159 دينار**
الجزء الثالث : نفقات التنمية	3 739 400 123.159 دينار
القسم السادس: الإستثمارات المباشرة	1 460 922 533.787 دينار
القسم السابع : التمويل العمومي	1 743 875 106.054 دينار
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	–
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	– 534 602 483.318 دينار
الجزء الرابع : تسديد أصل الدين العمومي	2 203 950 000.000 دينار
القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي	2 203 950 000.000 دينار
جملة نفقات العنوانين:	**19 462 670 495.575 دينار**

صناديق الخزينة : 1 111 821 540.604 دينار

الجزء الخامس : نفقات صناديق الخزينة 1 111 821 540.604 دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 959 879 669.388 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 151 941 871.216 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5 :

- تلغى الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2011 والبالغة **709 620 414.425** دينار .
- يتم تغطية النقص في المقابيض مقارنة بدفوعات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2011 والبالغ **1 013 857 652.736** دينار بواسطة خصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **1 614 518 483.993** دينار في موفى سنة 2011 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 262 384 356.788 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 352 134 127.203 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2012 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 :

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج سنة 2011، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 95 215 886.342 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 92 119 548.484 دينار مما أسفر عن فائض قدره **3 096 337.858** دينار يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7 :

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 193 225 355.055 دينار بينما بلغت الموارد **1 083 154 759.991** دينار والنفقات **766 378 497.515** دينار مما أسفر عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **316 776 262.476** دينار ينقل إلى سنة 2012 وعن إعتمادات باقية **426 846 857.540** دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8 :

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة سنة 2011 ما قدره 539 801 478.327 دينار مقابل دفوعات قدرها 234 048 603.549 دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **305 752 874.778** دينار ينقل إلى سنة 2012 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.